

Distr.: General
6 October 2020
Arabic
Original: English and French

الجمعية العامة



اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي

الدورة التاسعة والسبعون

جنيف، 5-9 تشرين الأول/أكتوبر 2020

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت

النظر في التقارير المقدّمة عن أعمال اللجنة الدائمة

تقرير الاجتماع التاسع والسبعين للجنة الدائمة (16-17) أيلول/سبتمبر 2020*

* وفقاً للمقرر الوارد في الفقرة 19 من الوثيقة A/71/12/Add.1، لا تخضع هذه الوثيقة لنمط تقديم الوثائق الرسمية العادي وتُستثنى من شرط التوزيع المتزامن.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-13082(A)



* 2 0 1 3 0 8 2 *

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
3	1	أولاً - مقدمة
3	2	ثانياً - إقرار جدول الأعمال
3	29-3	ثالثاً - الإدارة والرقابة المالية والمراقبة الإدارية والموارد البشرية
3	19-4	ألف - المالية والمراقبة
		باء - معلومات شفوية مستكملة عن النزاهة داخل المفوضية، وعن أمور منها الجهود المبذولة لمنع حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي، والتصدي لها
7	25-20	جيم - الموارد البشرية، بما فيها رفاه الموظفين وسلامتهم وأمنهم
9	29-26	رابعاً - التأهب والاستجابة للطوارئ
10	33-30	خامساً - التقدم باتجاه تنفيذ التزامات "الصفقة الكبرى"
11	36-34	سادساً - معلومات شفوية مستكملة عن عملية استنتاجات اللجنة التنفيذية
12	39-37	سابعاً - الميزانيات البرنامجية والتمويل
13	53-40	ألف - معلومات مستكملة عن الميزانيات والتمويل (2020-2021)
13	43-40	باء - نظام المفوضية الجديد للتخطيط والميزنة والرصد: التنقيح المقترح للقواعد المالية للمفوضية فيما يتعلق بالميزانية البرنامجية
14	48-44	جيم - الميزانية البرنامجية (بصيغتها المنقحة) لفترة السنتين 2020-2021 لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية
15	53-49	ثامناً - مسائل أخرى
16	54	
		المرفقات
17		الأول - مقرر بشأن الميزانيات والتمويل للفترة 2020-2021
18		الثاني - مقرر بشأن تنقيح مقترح للقواعد المالية

أولاً- مقدمة

1- افتتح الاجتماع رئيسُ اللجنة التنفيذية، سعادة السفير مارك بيكستين دي بيتسويرف (بلجيكا).

ثانياً- إقرار جدول الأعمال

2- أُقر جدول أعمال الاجتماع (EC/71/SC/CRP.16).

ثالثاً- الإدارة والرقابة المالية والمراقبة الإدارية والموارد البشرية

3- أحاطت نائبة المفوض السامي اللجنة علماً بإيجاز بالتحديات التي تعترض المنظمة في ظل انتشار جائحة الكوفيد-19 وأثرها على اللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية، وأثرها كذلك على موظفي المفوضية. وأشارت إلى أن الجائحة لم تصرف انتباه المفوضية عن مواصلة تحوُّلها التنظيمي، وقدمت لمحة عامة عن أهم مبادرات الإدارة. ومن بين هذه المبادرات إعادة تنظيم كيانات المقر استكمالاً لعملية الأخذ باللامركزية في المفوضية؛ وإصدار إطار عمل مستكمل لتخصيص الموارد؛ وتدابير ترسيخ النزاهة ومنع حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها؛ ومبادرات نُفذت في سياق فريق الابتكارات في مجال الأعمال على نطاق المنظومة برمتها، واستُخدمت فيها تكنولوجيات جديدة. واستجابةً للنقاش العالمي حول التمييز وعدم المساواة من الناحيتين الثقافية والعنصرية، انكبت المفوضية أيضاً على دراسة هذه القضايا وكيفية تأثيرها على المنظمة من الداخل. وسلطت نائبة المفوض السامي الضوء على التزام المفوضية المستمر بـ "الصفقة الكبرى" وبخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ألف- المالية والمراقبة

1' تقرير مجلس مراجعي الحسابات

4- عرّض المراقب المالي ومدير شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري ونائب مدير المراجعة الخارجية للحسابات - ألمانيا في مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، البيانات المالية للمفوضية السامية لعام 2019، كما وردت في تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/AC.96/1201 و A/75/5/Add.6).

5- وقدم المراقب المالي إحاطة إلى اللجنة بشأن أهم التوصيات المقدمة وأهم التدابير المتخذة استجابة لها (A/AC.96/1201/Add.1)، ومن جملتها توصيات تعود إلى سنوات مضت، وذلك في معرض إشارته إلى تأكيد المجلس أن مركز المفوضية المالي لا يزال قوياً حيث إن لديها ما يكفي من الأصول للوفاء بالتزامات.

6- وأكد نائب مدير المراجعة الخارجية للحسابات - ألمانيا أن مجلس مراجعي الحسابات قد أصدر رأياً غير متحفظ في مراجعة الحسابات بشأن البيانات المالية للمفوضية لعام 2019. ومع أن المجلس يسلم بالحالة الصعبة التي تواجهها المفوضية في سياق الكوفيد-19، فقد قدم 55 توصية جديدة. ويتناول معظم التوصيات الضوابط المالية والضوابط الداخلية، في حين تتناول التوصيات الأخرى ما يلي: '1' مبادرات الإصلاح؛ '2' المساعدة النقدية للمستفيدين؛ '3' الشركاء المنفذون؛ '4' إدارة الأسطول العالمي؛ '5' الاستعانة بالمتعاقدين والخبراء الاستشاريين؛ '6' تكنولوجيا المعلومات وحماية البيانات؛ '7' أهداف التنمية المستدامة؛ '8' منع الغش والفساد؛ '9' إتاحة الوصول والسفر. وقدم أيضاً إحاطة إلى اللجنة بشأن التوصيات المتبقية من السنوات السابقة، وهي كلها إما نُفذت بالكامل أو توجد قيد التنفيذ حالياً.

7- وتلقت المفوضية التهنئة على رأي مراجعي الحسابات غير المشفوع بتحفظ، وشجعت على متابعة تنفيذ التوصيات في أوانها، بما فيها التوصيات المتبقية من سنوات ماضية. وشجعت اللجنة المفوضية على المضي في مكافحة الغش والفساد. وفي سياق مبادرات الإصلاح، شددت وفود عديدة على أهمية تقييم المفوضية أثر عملية اللامركزية وإضفاء الصبغة الإقليمية، مشيرة إلى أهمية تحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح، وأهمية قياس التكاليف والنتائج المتوخاة وتتبعها وتقييمها. وأيد تحسين إدارة الشركاء المنفذين والضوابط ومراجعة الحسابات، وشجعت المفوضية على معالجة مواطن الضعف التي حددها المجلس.

8- ورداً على سؤال بشأن النظام الجديد لتخطيط الموارد المؤسسية في المفوضية، قال المراقب المالي إن التنظيم لا يزال في طور التصميم وإن هناك عناصر مختلفة يتعين استكشافها قبل الإعلان عن أي تاريخ للإصدار. وأحاط علماً بالإعراب عن القلق إزاء عملية الجرد، مؤكداً أن الأخطاء التي لاحظها مراجعو الحسابات لم تكن نتيجة فشل النظام وأن من الممكن استدارتها عن طريق تحسين عمليات الرصد. وفيما يتعلق بالغش والفساد، أكد للجنة أن المفوضية تأخذ هذا الأمر بمنتهى الجدية وأنها ملتزمة بالتحسين دون انقطاع، مبيّناً بعض ما أُخذ من مبادرات مؤخراً لتقوية إطار الرقابة الداخلية وتكثيف التدريب. وفيما يتعلق باللامركزية والصبغة الإقليمية، لاحظ المراقب المالي أن المفوضية قد وضعت خارطة طريق لتتبع الإنجازات الرئيسية. كما قدم توضيحات بشأن التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وبشأن بوابة شركاء الأمم المتحدة والمبادرات النقدية.

9- وشكر نائب مدير المراجعة الخارجية - ألمانيا، في مجلس مراجعي الحسابات، الوفود على دعمها. وأكد أن معدل تنفيذ المفوضية للتوصيات السابقة قد بلغ 50 في المائة، مضيفاً أن هناك مجالاً للتحسين رغم أن بعض التوصيات التي لم يتم البت فيها قد أُغلقت. وفيما يتعلق بالصبغة الإقليمية واللامركزية، أشار إلى أن المجلس سيواصل تقييم هذه المسألة في المستقبل. وشدد أيضاً على أن إدارة الشركاء المنفذين مسألة بالغة الأهمية بالنسبة للمنظمة، وأن المجلس أشّر عليها لهذا السبب.

‘2’ المراجعة الداخلية

10- عرض المسؤول بالإنابة عن دائرة مراجعة حسابات المفوضية، التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، التقرير عن المراجعة الداخلية للحسابات للفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020 (A/AC.96/1203)، مشيراً إلى أن المراجعة أُنجزت بما يكفي من الموارد ومن دون أي تدخل كان كفيلاً بأن يعرقل استقلالها. وسلّط الضوء على التعاون الوثيق والمنتظم مع الإدارة العليا في المفوضية ومكتب المفتش العام. وإذ أشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى حالات التأخير التي سببتها جائحة الكوفيد-19، أعاد النظر في خطة عمله لمراجعة الحسابات في نيسان/أبريل 2020، عقب مناقشة مع المفوضية، بقصد التركيز على المجالات الناشئة التي تنطوي على مخاطر أكبر.

11- وشكرت الوفود دائرة مراجعة الحسابات في المفوضية التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية على هذه اللمة العامة وأعربت عن تقديرها لإعادة توجيه خطة عملها في سياق جائحة الكوفيد-19. وأثني على المفوضية لأنها عالجت نقاط الضعف المحددة وتناولت التوصيات السابقة، فضلاً عن أنها تحلت بالشفافية. وبالنظر إلى أثر الجائحة، أعرب الشركاء عن تقديرهم لما أبانت عنه المفوضية من مرونة. وطلبت الوفود إلى المفوضية تقديم معلومات مستكملة عن مسائل أثّرت سابقاً بشأن العملية في أوغندا، وعن الكيفية التي تعتمز بها المفوضية معالجة المشاكل البنوية التي لا تفتأ تتكرر. وطلبت معلومات إضافية عن تدابير مكافحة الغش وتعزيز المساءلة، وطلبت إلى المفوضية تحديد موعد استكمال نظام الرصد المخصص للشركاء. وأعرب أحد الوفود عن تقديره لاستعراض آليات استخدام الموظفين الفنيين الدوليين، ولاحظ أن إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحتاج إلى تعزيز.

وطُلب الإدلاء بتفاصيل عن حالة تقارير مراجعة الحسابات وعن تنقيح تعريف مكتب خدمات الرقابة الداخلية للتوصيات 'الهامة' أو 'البالغة الأهمية'. وحثت المفوضية على تنفيذ توصية برنامج الصحة وعلى تناول توصيات مراجعي الحسابات في أوانها. وأعرب أعضاء اللجنة عن تقديرهم على ما تحقق من وفورات وما استُرد من تكاليف.

12- ورداً على ذلك، قال المسؤول بالإنابة عن دائرة مراجعة الحسابات في المفوضية إن المفوضية قد أحرزت تقدماً كبيراً في عملية أوغندا وإنها تواصل العمل للانتهاء من تنفيذ توصيتين 'بالغتي الأهمية' وتوصية أخرى 'هامة' لم تكن قد نُفذت بعد. وأكد للجنة أن تنفيذ التوصيات المتعلقة بالصحة بلغ مرحلة متقدمة جداً وأنه سيتم في عام 2020 إجراء مراجعة مستقلة تتناول صحة الموظفين ورفاههم، من المقرر الانتهاء منها في عام 2021. ولم تصدر أي تقارير لمراجعة الحسابات بحلول نهاية تموز/يوليه 2020، غير أنه فُرج مؤخراً من إعداد تقريرين، وستُنشر ثمانية تقارير أخرى بحلول كانون الأول/ديسمبر. وفيما يتعلق بـ "المساعدات النقدية"، أشار إلى الزيادة الكبيرة في مبالغ تلك المساعدات والمخاطر المرتفعة المرتبطة بها، وهو ما أدى إلى إدراجها في مراجعة حسابات كل عملية. وعلاوة على ذلك، أجريت مراجعة مواضيعية للمساعدات النقدية في سياق الكوفيد 19 في أفريقيا، وسيُنشر رأي بشأنها. وحظيت المشتريات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدورها بالاهتمام الواجب. ولوحظ كذلك أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد نَحَّح تعريفَ النعتين 'بالغ الأهمية' و'هام' وأن المقصود بالأول الآن المخاطر التي تتطلب الاهتمام بها فوراً، والتي من شأن عدم اتخاذ إجراء فيما يتعلق بها أن يخلّف أثراً كبيراً على المنظمة. ونتيجة لذلك، خُفضت مرتبة توصيتين سابقتين إلى مرتبة "هام". وفيما يتعلق بالتوصية المتعلقة بإيواء الموظفين، كان العمل جارياً على سد جميع الثغرات قبل إغلاقها.

13- وأكدت نائبة المفوض السامي على التعاون الوثيق بين المفوضية ومكتب خدمات الرقابة الداخلية بغية التقليل من المخاطر إلى أدنى حد وبغية منع الغش والفساد. وكان من المتوقع أن يستغرق وضع الصيغة النهائية لنظام الشركاء المنفذين الجديد حوالي سنة واحدة. ولاحظت، فيما يتعلق بالكوفيد-19، أن المفوضية توخّت التحلي بالمرونة مع شركائها قدر الإمكان. وشارفت التوصية المتعلقة بالأحوال المعيشية على الإغلاق، وقالت نائبة المفوض السامي إن المفوضية سوف تتّبع نهج منظومة الأمم المتحدة بشأن الصحة والسلامة المهنتين، وإن من المتوقع إصدار التعليمات الإدارية ذات الصلة بحلول كانون الأول/ديسمبر. وفيما يتعلق بالعملية في أوغندا، انتهى من ثماني عمليات تحكيم، من أصل تسع عمليات، تتعلق بنقل المياه بواسطة الشاحنات دون تكبُّد خسارة مالية، أما عملية التحكيم الباقية فكانت قيد استيفاء الإجراءات. ويُتوقع أن يُفرغ من التحقيق المستقل في المساءلة قريباً، وأن تعقبه مساءلة عن الأداء. وفيما يتعلق بالإطار الجديد لتخطيط موارد المؤسسة، واصلت المفوضية العمل مع وكالات وأمانة الأمم المتحدة لأجل الانتهاء إلى حل ما، بما في ذلك حل سحابي. وأشادت نائبة المفوض السامي بالوفود على ما تبذله من جهود في مجال الدعوة على الصعيد الوطني لاعتماد التمويل المرن، مشيرة إلى أن بإمكان شعبة العلاقات الخارجية أن تقدم المزيد من المساعدة.

3' تقرير اللجنة المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة

14- انضم رئيس اللجنة المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة إلى الاجتماع عن بعد ورافقه نائب الرئيس في القاعة. فقدم تقرير اللجنة السنوي الثامن، عن الفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020 (EC/71/SC/CRP.17). وقدم لمحة موجزة عن نظام المراقبة الذي تتبّعه المفوضية وعن دور اللجنة المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة في استعراض آليات المراقبة في المنظمة تمهيداً مع نموذج "خطوط الدفاع الثلاثة".

15- وشكرت الوفود اللجنة المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة على ما تقدمه من مساعدة للمفوض السامي واللجنة التنفيذية في الاضطلاع بمسؤولياتهما في مجال المراقبة. ورحبت بإبداء اللجنة المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة رأياً إيجابياً في مرونة خطط المفوضية وحذقها لأجل استمرار الأعمال وإدارة الأزمة أثناء جائحة الكوفيد-19. وأعرب عن التقدير لفريق الإدارة العليا للمفوضية على قيادته الاستراتيجية خلال أزمة الكوفيد-19 وعلى ثباته على مسار الإصلاحات رغم صعوبة الفترة. وأثنى على المفوضية لأنها التزمت بتقوية نظامها وإجراءاتها لإدارة المخاطر. ومع ذلك، اتفقت الوفود مع اللجنة المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة على ضرورة أن تبقى المفوضية متحلية باليقظة إزاء تزايد خطر الغش والفساد الناجم عن زيادة نطاق المساعدة النقدية والرصد عن بعد بسبب الكوفيد-19. وشجعت المفوضية على ضمان تخصيص الموارد والموظفين المناسبين لمهام الرقابة، وعلى اتخاذ تدابير مبتكرة لإدارة المخاطر إدارة حازمة.

16- وأعربت اللجنة بدورها عن قلق اللجنة المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة إزاء وقف التحقيقات في سوء السلوك عندما يختار من يدعون أنهم ضحاياهم عدم تقديم شكوى رسمية، فشجعت المفوضية على استكشاف سبل بديلة للنظر في هذه الحالات. وأعرب أيضاً عن القلق إزاء ارتفاع عدد الشكاوى المقدمة على موظفي الشركاء المنفذين بسبب الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي. وأعربت الوفود عن تأييدها النهج المشترك مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة بقصد تعزيز قدرة الشركاء المنفذين على التحقيق في ادعاءات سوء السلوك. وكان من المأمول، بعد أن تولى المفوض السامي دور اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في مناصرة الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي، أن تنهض المفوضية بالجهود المشتركة بين الوكالات في هذا الصدد. واتفقت اللجنة مع الملاحظة التي مفادها أن الخطوة التالية في تقييم عمل المفوضية على تحقيق اللامركزية والصيغة الإقليمية ينبغي أن تركز على أثر هذه العملية على الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية. واقترح أحد الوفود أن تعقد اللجنة المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة جلسات إحاطة إعلامية كي تتاح الفرصة لمناقشة المسائل ذات الصلة بعملية الرقابة.

17- ورداً على الشواغل بشأن التحقيقات في سوء السلوك التي تم وقفها، أشار رئيس اللجنة المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة إلى أن عدة توصيات قُدمت إلى المفوضية، ومن بينها توصيات بشأن جهود التعاون مع شركاء الأمم المتحدة لأجل وضع طرائق محددة لمعالجة هذه الحالات. وفيما يتعلق بعقد جلسات إحاطة إعلامية، قال إن اللجنة المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة اقترحت عقد اجتماعات مع رئيس اللجنة التنفيذية خلال دوراتها الرسمية طوال العام، ويمكن توسيع المشاركة فيها لتشمل المهتمين من أعضاء اللجنة الآخرين. وأكد نائب الرئيس، لدى تطرقه إلى الملاحظات المتعلقة بإدارة المخاطر، أن المفوضية قد تصرفت بناء على التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن منع الغش وكشفه والتصدي له على نحو سريع وفعال.

18- وأكدت نائبة المفوض السامي للجنة أن المفوضية تقود الجهود المبذولة على نطاق المنظومة ككل، عن طريق اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، بهدف إعداد تدريب على شبكة الإنترنت يتناول التحقيق في حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي. وسيُتاح هذا التدريب لأعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات مع إمكانية توسيع نطاقه لكي يتاح لشركاء منفذين آخرين في وقت لاحق. وأضافت أنه يُسترشد بنهج يتمحور حول الضحايا في جميع الإجراءات المتعلقة بادعاءات سوء السلوك الجنسي وأن المفوضية منكبّة على وضع نهج قائم بذاته لحماية الشهود ودعمهم. وأكدت أيضاً أن المفوضية تسهم بعدد من الأدوات ومجموعات التعلم لمنظومة الأمم المتحدة، في إطار مناصرة المفوض السامي للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، بما فيها مجموعة اتصالات لجميع مديري اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بغية المساعدة على تشجيع حوار في هذا الموضوع على صعيد المنظومة.

19- وفيما يخص الشواغل المتعلقة بارتفاع عدد الشكاوى، قالت نائبة المفوض السامي إن العمل جارٍ بهدف تعزيز الوظائف الإدارية على الخطتين الأولى والثاني حتى يتمكن مكتب المفتش العام من التركيز على معالجة قضايا أشد تعقيداً. وأكد رئيس دائرة التحقيقات أن المفوضية تعمل منذ عام 2013 على بناء قدرات شركائها المنفذين المؤسسية فيما يتعلق بالتحقيقات في حالات سوء السلوك، بوسائل منها عقد حلقات عمل إقليمية؛ وأنها ستواصل عملها على بناء القدرات. ورداً على الشواغل ذات الصلة بوقف التحقيقات، أوضح أن إجراءات تقديم الشكاوى في المفوضية تتماشى مع نظام العدل الداخلي للأمم المتحدة الذي يشترط تقديم أدلة واضحة ومقنعة في أي قضية حتى يتخذ فيها المفوض السامي إجراءات تأديبية في حق المذنبين. وقال إن الاستمرار في التحقيق في الحالات التي سحب فيها الضحايا شكاوهم اعتُبر مهمة صعبة حيث أنهم أدّوا دوراً أساسياً في جمع الأدلة. وأضاف أن اتباع نهج محور الضحايا في مثل هذه العمليات يعني أن المفوضية مطالبة باحترام ما يختاره الضحايا. وأكد أن دائرة التحقيق في المفوضية لديها كل ما يلزم من الموارد والكفاءات للنظر في مختلف أنواع الشكاوى.

باء- معلومات شفوية مستكملة عن النزاهة داخل المفوضية، وعن أمور منها الجهود المبذولة لمنع حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي، والتصدي لها

20- قدمت نائبة المفوض السامي معلومات شفوية مستكملة عن النزاهة داخل المفوضية، وعن أمور من بينها الجهود المبذولة لمنع حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي، والتصدي لها. وعرضت أيضاً بإيجاز عمل المفوضية في ثلاثة مجالات رئيسية أخرى هي: مكتب الأخلاقيات؛ وعمل أمانة المظالم؛ وإدارة المخاطر. وسلّطت الضوء على استراتيجية المفوضية وخطة عملها الصادرتين مؤخراً بغرض التصدي للاستغلال والاعتداء الجنسيين وللتحرش الجنسي للفترة 2020-2022، وشجعت اللجنة على استعراضهما. وأكدت على الروابط القائمة بين المهام المتصلة بالنزاهة وعلى تكاملها، فأشارت إلى جهود المفوضية التي تتمحور حول عمليات التخطيط السنوية، بما في ذلك المشورة من المفتش العام. وشددت أيضاً على أهمية حدوث تحول ثقافي، يعزز العمل الجماعي، بغية تحسين كيفية ارتباط وظائف المفوضية المتعلقة بالنزاهة بالجهود الأوسع نطاقاً المبذولة لحماية المشردين.

21- وأعربت اللجنة عن تقديرها لما قامت به المفوضية من عمل يتعلق بالنزاهة، ولا سيما بجهودها في سبيل منع حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي، والتصدي لها. ورحّبت الوفود بالاستراتيجية وخطة العمل الجديدتين وطلبت تقديم معلومات مستكملة بانتظام عن تنفيذهما. وحُثت المفوضية على ضمان توفير ما يكفي من القدرات في مكتب المفتش العام لأجل معالجة هذه المسائل. وأثني على جهود المفوضية المشتركة بين الوكالات وتلك المتعلقة بشراكاتها الأوسع نطاقاً، بما في ذلك استثماراتها في الشركاء المنفذين، كما أثني على مناصرة المفوض السامي للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. واستفسر أحد الوفود عن عدد الشكاوى المتعلقة بسوء السلوك الجنسي التي وردت إلى المفوضية وعن التدابير التي اتخذت لمعالجتها. وفيما يتعلق بمكتب الأخلاقيات وأمانة المظالم، أعربت الوفود عن تقديرها لعملهما الأساسي باتجاه وضع إطار عمل للمفوضية قائم على المبادئ والإنصاف والقيم. وفيما يتعلق بموضوع إدارة المخاطر، أعربت الوفود عن اهتمامها باستراتيجية المفوضية لما بعد النسخة 2-0 من مبادرة إدارة المخاطر ورحّبت بإدماج إدارة المخاطر في نهج الإدارة القائمة على النتائج. وسُئلت المفوضية عن المخاطر التي حددتها فيما يتعلق بجائحة الكوفيد-19 وشجعت على وضع سجل عالمي للمخاطر بهدف رصد الأثر الذي يُحتمل أن تخلفه الجائحة على أهداف المفوضية وعملياتها.

22- وأكد كبير المنسقين المعني بمنع حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها على ما للشراكات من أهمية محورية بالنسبة لجهود المفوضية في سياق الاستراتيجية الجديدة.

ولاحظت أن نائبة المفوض السامي، بالإضافة إلى جهود المناصرة التي يقوم بها المفوض السامي، هي الرئيسة بالإناابة لفرقة العمل المعنية بالتصدي للتحرش الجنسي التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين. وأكدت على أن بناء قدرات الشركاء لأجل منع سوء السلوك الجنسي والوقوف عليه من مجالات التركيز المهمة بالنسبة للمفوضية. وقالت كذلك إن بروتوكول الأمم المتحدة للشركاء المنفذين المعنيين بالحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين قد ضُمن في اتفاقات الشراكة التي أبرمتها المفوضية وإنه يجري استحداث أداة مشتركة لتقييم الشركاء المنفذين. وفيما يخص الأسئلة المتعلقة بالصندوق المشترك بين الوكالات لمد الجسور والتواصل مع المجتمعات المحلية الذي شرع في أداء مهامه بالتزامن مع المجلس الدولي للوكالات التطوعية بهدف دعم الشركاء المحليين الأصغر حجماً، أبلغت الوفود بأن مزيداً من المعلومات عن المشاريع المختلفة سيتاح قريباً. وشرح كبير المنسقين كيف أن المفوضية تتعاون مع الشركاء لأجل التغلب على التحديات المرتبطة بجائحة الكوفيد-19، بما فيها تقديم التوجيه التقني المشترك ودعم منسقي الشؤون الإنسانية. وجواباً على الأسئلة المطروحة بشأن مراكز الاتصال المعنية بالاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي وبشأن كبار مستشاري المخاطر، طُمنت الوفود على أن منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين قد أصبح جزءاً لا يتجزأ من عمل المفوضية في مجال إدارة المخاطر.

23- ولاحظ المفتش العام أن المفوضية تواصل تقديم تقارير وفق ما تتطلبه أداة تعقب الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وستواصل القيام بذلك عن طريق تقديم إحاطات فصلية بشأن النزاهة بالأساس. وستبقي المفوضية الدول الأعضاء على اطلاع بأهم المسائل المتعلقة بالمخاطر، ولا سيما منها تلك المتعلقة بمخاطر السمعة. ورداً على سؤال عن معايير مخاطر السمعة من حيث تقييم الحالات، أكد المفتش العام للجنة أن الشكاوى المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي تغطي بالأولوية. ولاحظ الصعوبات التي لا تزال تعترض التحقيق في هذه الحالات، وقال إن المفوضية تبحث في كيفية معالجتها. ولاحظ رئيس دائرة التحقيقات أن عدد ادعاءات التعرض للاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي لم يتراجع أثناء الجائحة.

24- وقال كبير موظفي المخاطر إن النسخة 2-0 من مبادرة إدارة المخاطر قد اقترنت من نهايتها هذا العام وإنه سيسترد في استراتيجيته بجهود المفوضية لأجل بلوغ مستوى متقدم من اكتمال القدرة على إدارة المخاطر، وبجهود محددة مرتبطة بالتغيير الثقافي الأوسع نطاقاً. وفيما يتعلق بسجل للمخاطر متعلق بالكوفيد-19 خاص بالغش والفساد، قدم كبير موظفي المخاطر تفاصيل عن عدد من تدابير التخفيف التي اتخذتها المفوضية. ولاحظ تطوير مجموعات من أدوات إدارة المخاطر في المجالات العالية المخاطر، موجهة إلى المديرين بهدف إتاحة إجراء تحليل أشمل، إلى جانب إتاحة التعاون الوثيق مع شعبة العلاقات الخارجية على بناء تدريب على إدارة المخاطر وتقنيات التواصل في الأزمات مصمّم لكبار المديرين. وأبلغت اللجنة بأن مستشارين كباراً في مجال المخاطر موجودون في جميع المكاتب الإقليمية، وأن من بين أدوارهم الرئيسية دعم العمليات الفطرية وضمان استعراض المخاطر استعراضاً جيداً. وشدد كبير موظفي المخاطر على الصلة البالغة الأهمية بين إدارة المخاطر والإدارة القائمة على النتائج.

25- وفيما يتعلق بالتدابير التأديبية، أبلغت نائبة المفوض السامي اللجنة بأن المفوض السامي قد فصل حتى هذا التاريخ، في عام 2020، أربعة من موظفي المفوضية بسبب سوء السلوك الجنسي؛ ففصل أحدهم بسبب الاستغلال والاعتداء الجنسيين بينما فصل الثلاثة الآخرون بسبب التحرش الجنسي. وستُنشر هذه التدابير في ملخص سنوي للإجراءات التأديبية، يوزع على جميع العاملين في المفوضية.

جيم- الموارد البشرية، بما فيها رفاه الموظفين وسلامتهم وأمنهم

26- قدّمت مديرية شعبة الموارد البشرية ومديرية شعبة الطوارئ والأمن والإمداد ورقة عن الموارد البشرية، بما فيها رفاه الموظفين وسلامتهم وأمنهم (EC/71/SC/CRP.18). ففيما يتعلق بالموارد البشرية، لخصت المديرية أثر التحول الجاري في سياق تصدي المفوضية لجائحة الكوفيد-19 في الأشهر الحرجة الأولى. بينما قدمت مديرية شعبة الطوارئ والأمن والإمداد معلومات مستكملة عن الجهود التي تبذلها المفوضية فيما يتعلق بسلامة قوتها العاملة وأمنها. فعرضت بإيجاز البيئة الأمنية الراهنة، حتى في سياق الجائحة، إلى جانب عمل أمن المفوضية في الميدان.

27- وأثنت اللجنة على موظفي المفوضية لالتزامهم الاستثنائي "بأن يظلوا ويعملوا"، لا سيما خلال التحديات غير المسبوقة التي تمثلها جائحة الكوفيد-19. وأعربت الوفود عن تقديرها للمفوضية على تركيزها المستمر على سلامة الموظفين ورفاههم في هذا السياق، مشيرة إلى تزايد الحاجة إلى الدعم النفسي والاجتماعي والرعاية الصحية العقلية. وسلّلت المفوضية عن الآثار الأطول أجلاً التي قد يخلّفها الكوفيد-19 على صحة الموظفين ورفاههم، وعن الدروس المستفادة لأجل جعل تجربة الموظفين إيجابية أكثر. وأعرب عن التقدير للمفوضية على ما أحرزته من تقدم باتجاه تحقيق المساواة بين الجنسين والتنوع وإدماج القوة العاملة فيها. غير أن بعض الوفود لاحظت بقلق وجود اختلالات إقليمية في أعداد الموظفين الدوليين، وتفاوت بين الجنسين في أعداد الموظفين من البلدان النامية والبلدان المضيفة لللاجئين، ولا سيما على مستوى الإدارة العليا. فحثت المفوضية على اتخاذ تدابير تضمن تحقيق التوازن في التمثيل الجغرافي والمساواة بين الجنسين من حيث عدد الموظفين في جميع المناطق وفي المنظمة برمتها، سواء في الميدان أو في المقر، في مناصب الإدارة العليا. واستفسرت الوفود أيضاً عن أثر اللامركزية والصبغة الإقليمية على رفاه الموظفين، والقدرة الإجمالية، والتقييم، وتحقيق التوازن بين الجنسين. وطلبت إجراء تحليل لنسبة التكلفة إلى العائد بعد السنة الأولى من تشغيل الهيكل الجديد. ورحبت الوفود بالدور النشط الذي تضطلع به المفوضية في فرقة العمل المعنية بمستقبل القوة العاملة في منظومة الأمم المتحدة وشجعت على العمل المشترك من أجل وضع إطار استراتيجي للموارد البشرية. وأشيد بدور المفوضية القيادي في اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، وطُرحت عليها أسئلة لمعرفة ما إذا كان بإمكان الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى أن تحقق فعالية أكبر من حيث التكلفة.

28- وشكرت مديرية شعبة الموارد البشرية اللجنة على دعمها المستمر لما تقوم به المفوضية في هذا الشأن. وأقرت بوجود اختلالات جغرافية ولاحظت الحاجة إلى الاتساق والمثابرة لمعالجة هذا الأمر. وقد عززت المفوضية نطاق تواصلها من أجل اجتذاب المواهب من بلدان أقل تمثيلاً وهي تسعى جاهدة إلى جلب المزيد من المواهب من القوى العاملة المنتسبة للمفوضية ومن بين الزملاء الوطنيين. ورداً على أسئلة بشأن الموظفين ذوي جنسيتين، أوضحت المديرية أن المفوضية تتّبع الممارسة الراسخة في منظومة الأمم المتحدة برمتها المتمثلة في اعتماد الجنسية التي يرتبط بها الموظف ارتباطاً وثيقاً. وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، توشك المفوضية على تحقيق التكافؤ في القوة العاملة الدولية، باستثناء الرتبة مد-1 التي قد يستغرق تحقيق التكافؤ فيها وقتاً أطول. فقرأية نصف مديري المكاتب الإقليمية نساء، و52 في المائة من جميع المناصب الدولية في المكاتب تشغلها نساء، أو 50 في المائة عند النظر إلى الرتبة ف-5 وما فوقها. وفيما يتعلق بجائحة الكوفيد-19، أشارت المديرية إلى أثره الكبير على مستويات الإجهاد التي يتعرض لها موظفو المفوضية وإلى أهمية الصحة والسلامة المهنتين. ورداً على الكيفية التي سيحدث بها الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين مهارات تحولاً في القوة العاملة في المفوضية مستقبلاً، أكدت المديرية أن هناك حاجة إلى مهارات غير تقليدية وأن المفوضية ستبحث أمر التدريب والتنقل فيما بين الوكالات. وفيما يتعلق بتقاسم التكاليف والمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة،

تستكشف المفوضية المجالات التي يمكن للتعاون فيما بين الوكالات أن يحقق فيها أوجه كفاءة وخدمات أفضل للموظفين. وقدمت المديرية أمثلة على التعاون الناجح بين الوكالات، من قبيل إيجاد حل رقمي جديد للموارد البشرية. ورداً على سؤال بشأن الدروس المستفادة من الحوارات الاستراتيجية، قالت إن للاستثمار في إدارة الناس صلة مباشرة بنجاح المنظمة في تقديم الخدمات إلى الأشخاص الذين تُعنى بهم.

29- ورداً على استفسار عن خطط المفوضية لتعزيز أمن الموظفين المحليين في أعقاب الهجمات التي وقعت في النيجر، تحدثت مديرة شعبة الطوارئ والأمن والإمداد بالتفصيل عن الآلية الأمنية المشتركة بين الوكالات في الميدان، التي تشتمل على فريق لإدارة شؤون الأمن تدعمه خلية أمنية من المهنيين الذين يحددون التهديدات والاحتياجات الأمنية اليومية. وتعقد المفوضية أيضاً اجتماعات منتظمة للجنة التوجيهية الأمنية برئاسة مساعد المفوض السامي (العمليات). وعلاوة على ذلك، فإن ما بُذل من جهود في إطار العمليات في البلدان الشديدة الخطورة، إلى جانب المكاتب والشعب ذات الصلة، قد كفل استعراض المسائل المتصلة بالأمن وتحليلها بصورة جماعية. ولاحظت أن المفوضية مستعدة لتبادل المعلومات على الصعيد الثنائي، حسب الاقتضاء، رغم أن قاعدة بيانات الحوادث الأمنية غير متاحة للجمهور، وذكرت قاعدة بيانات أمن العاملين في مجال المعونة بشأن الحوادث الأمنية، المتاحة للجمهور. ورداً على الأسئلة المتعلقة بأمن الزملاء من المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، أشارت المديرية إلى السياسة الجنسانية بشأن إدارة الأمن التي تتبعها المفوضية والتي تتطلب من مديري الشؤون الأمنية التصدي للمخاطر التي يتعرض لها جميع الموظفين ومن جملتها تلك المرتبطة بالهوية الجنسانية أو الميل الجنسي.

رابعاً- التأهب والاستجابة للطوارئ

30- قدمت مديرة شعبة الطوارئ والأمن والإمداد ورقة عن التأهب والاستجابة للطوارئ (EC/71/SC/CRP.19). وسلطت الضوء على أهم ما تحقق من إنجازات منذ عام 2019 فيما يتعلق بالاستجابة لحالات الطوارئ، وتعزيز التأهب لحالات الطوارئ وسلسلة الإمداد في المفوضية، ودعم المكاتب والعمليات الإقليمية خلال جائحة الكوفيد-19. واختتمت المديرية تقييمها بعرض موجز للأولويات في المستقبل، ومن بينها تعزيز الشراكات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية في مجال التأهب لحالات الطوارئ وجهود الاستجابة لها.

31- ورَحِّبَت الوفود بجهود المفوضية في سبيل تحسين نوعية وفعالية تأهبها للطوارئ واستجابتها لها، لا سيما في التصدي لجائحة الكوفيد-19. وقد حظي بالموافقة تنقيح "سياستها المتعلقة بتأهبها لحالات الطوارئ واستجابتها لها" بما يجعلها تتماشى مع بروتوكولات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وحظيت بالموافقة أيضاً مشاركتها النشطة في التنسيق مع وكالات أخرى في حالات الطوارئ. وطُلب مزيد من المعلومات عن سُبل تبادل وكالات الأمم المتحدة للموارد و/أو البيانات و/أو الخبرات في الميدان. وفيما يتعلق بالحالات التي تمس المشردين داخلياً، رحّبت وفود عديدة بـ "مجموعة تدابير التأهب لحالات الطوارئ المتعلقة بالمشردين داخلياً" وأعربت عن تطلعها إلى الحصول على معلومات مستكملة في المستقبل عن تحسين استجابة المفوضية نتيجة لهذه الأداة. وشجعت المفوضية على مواصلة جهودها فيما يتعلق بالتنسيق بين الوكالات وعلى المساهمة في أعمال الفريق الرفيع المستوى المعني بالتشرد الداخلي التابع للأمم العام للأمم المتحدة.

32- وسلطت الوفود الضوء على احتياجات المجتمعات المحلية والبلدان المضيفة خلال حالة التشرد الطارئة، بما فيها احتياجات مراكز الاستقبال من الموارد. ولوحظ ما لتدريب موظفي الطوارئ، فضلاً عن القدرات الاحتياطية ونشر الموظفين في حالات الطوارئ، من أهمية حيوية. وسُئلت المفوضية عن كيفية إدراج المساواة بين الجنسين والإدماج في صلب ما تقدمه من تدريب وتوجيهات وأدوات تنفيذية. كما أعرب عن الاهتمام بأداة المفوضية الخاصة بقائمة التأهب القصوى لحالات الطوارئ، وبكيفية استخدامها، وتقديم التقارير عنها، وأنواع حالات الطوارئ التي تغطيها، في جملة أمور أخرى.

33- وشكرت المديرية اللجنة على دعمها أعمال المفوضية في مجال التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ. وفيما يتعلق بانخراط المفوضية في حالات الطوارئ التي تهمّ المشردين داخلياً، أوضحت أن مجموعة تدابير التأهب على الإنترنت توفر التوجيه للعمليات الميدانية وأنها متاحة لجميع الموظفين. وبدأت المفوضية في عقد حلقات دراسية شبكية، لا سيما بشأن وظائف تنسيق أفرقة العمل، بغية تزويد الموظفين بمزيد من التوجيه. وفي سياق التعلم في المفوضية، لاحظت المديرية أنه يتم التشديد من جديد على التنسيق فيما بين الوكالات وأنه ستُدرج أسماء الزملاء ذوي المراتب العليا الذين أتموا البرنامج بنجاح في قائمة الحالات الطارئة. وقالت إن أداة قائمة التأهب القصوى لحالات الطوارئ تُستخدم لفائدة البلدان التي تقرر أنها معرضة لخطر كبير، لأغراض منها تحديد درجة التأهب والنفقات أو الاحتياجات بقصد اتخاذ مزيد من الإجراءات. وتتناول هذه الأداة حالات الطوارئ المرتبطة بالتشرد الداخلي والنزاعات؛ ومع ذلك، بحثت المفوضية السبل التي يمكن بها أن تدعم التأهب للكوارث الطبيعية والتصدي لها. ولا تصدر المفوضية تقريراً سنوياً عن قائمة التأهب القصوى لحالات الطوارئ، ولكنها ترحب بإجراء محادثات منفصلة مع الوفود التي ترغب في معرفة مزيد من التفاصيل. ورداً على أسئلة بشأن قدرات المفوضية الاحتياطية ونشر موظفيها في حالات الطوارئ في سياق ما تشهده من تحول، قالت المديرية إن قدرة المنظمة على نشر موظفيها في حالات الطوارئ ستظل عالمية ومركزية، شأنها في ذلك شأن الإمداد بالمخزونات الإقليمية العالمية. وفيما يتعلق بنشر الموظفين داخلياً أو خارجياً، أوضحت أن لدى المفوضية قائمة احتياطية بحالات الطوارئ تضم مجموعة متنوعة من النُبذات الموجزة، ولكن المفوضية قد تلجأ، حسب الاحتياجات والنطاق والخبرة المطلوبة، إلى الاستعانة بشركاء احتياطيين، مثلما هي الحال بالنسبة لتوفير المأوى والخبرة التقنية. وأشارت إلى أن لدى المنظمة 18 شريكاً خارجياً احتياطياً للاستعانة به في حالات الطوارئ. وأكدت المديرية أن بناء القدرات سيظل عنصراً حيوياً في نظر المكتب، وأبرزت أهمية دعم القدرات المحلية واستكشاف الشراكات المحلية. وفيما يتعلق بالتصدي للجائحة الكوفيد-19، أكدت المديرية أن لدى المفوضية حالياً مخزون كافٍ من معدات الحماية الشخصية. بيد أنها أعربت عن استمرار الحاجة إلى تمويل مرّن حتى يتسنى لها الاستجابة بفعالية لسياقات لا تفتأ تتغير.

خامساً- التقدم باتجاه تنفيذ التزامات "الصفقة الكبرى"

34- قدم رئيس دائرة العلاقات مع المانحين وتعبئة الموارد ورقة تناول فيها ما أُحرزَ من تقدم في تنفيذ التزامات "الصفقة الكبرى" (EC/71/SC/CRP.20)، مبيّناً أهم إنجازات المفوضية في مسارات العمل وعارضاً أمثلة تتعلق بجائحة الكوفيد-19. ولاحظ، مبرزاً الجهود الجماعية التي حركت هذا المسعى، أن "الصفقة الكبرى" قد أوجدت رؤية مشتركة لمجتمع الإغاثة الإنسانية، وتضمنت إجراء تقييمات مشتركة للاحتياجات، والأقلمة مع السياق المحلي، والمشتريات، وزيادة المساعدة النقدية، وجميعها جوانب محورية بالنسبة لجهود التصدي للجائحة الكوفيد-19. وأكد أن المفوضية ستواصل الوفاء بالتزاماتها وأنها تسعى إلى تحقيق المزيد من أوجه الكفاءة.

35- وأثني على المفوضية لتحليلها بالشفافية ولاستخدامها بوابة بيانات الإغاثة الإنسانية، وكذلك لتحقيقها الهدف المتمثل في تحويل 25 في المائة من نفقاتها البرنامجية إلى المستجيبين المحليين والوطنيين. وأشيد باستخدام نموذج الإبلاغ المنسق مع الشركاء، وشجعت المفوضية على إفادة وكالات الأمم المتحدة الأخرى بنجاحها. وتم الترحيب بزيادة الظهور، ولا سيما فيما يتعلق بالتمويل المرن. وأعرب عن التقدير على تنامي مشاركة الجهات الفاعلة في مجال التنمية، بما فيها البنك الدولي، وتم التشديد على أهمية نهج الترابط. وانطلاقاً من روح الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، تم التشجيع على تقديم المزيد من المنح إلى البلدان المضيفة في إطار تمويل الرابطة الإنمائية الدولية من البنك الدولي. وأحيط علماً بمضاعفة المساعدات النقدية واستخدام نظام الأمم المتحدة النقدي المشترك، إلى جانب الزيادة في عدد الاتفاقات المتعددة السنوات وإغناء بوابة الشركاء، على أنها إنجازات هامة. وشجعت الوفود المفوضية على إعطاء الأولوية لخطط الاستجابة الإنسانية ومواصلة جهود الإصلاح. وسلط الضوء على الحاجة إلى ضمان اتباع ممارسات الشراكة الجيدة، والتوازن بين الجنسين، والإبلاغ عن المراحل النهائية، وتخفيضات التقييمات. وطلبت معلومات إضافية عما يلي: '1' التمويل المتعدد السنوات ومخصصات جائحة الكوفيد-19 للمستجيبين المحليين والمنظمات غير الحكومية الوطنية والحكومات؛ '2' تتبع الأموال؛ '3' الجهود المبذولة لأجل زيادة مشاركة النساء والفتيات في صنع القرار؛ '4' تقديم الدعم للمنظمات التي تقودها نساء. ولاحظت إحدى الجهات الداعية إلى تنظيم مسار العمل من أجل خفض تكاليف الإدارة أن تقريراً مستقلاً وضعه المعهد العالمي للسياسات العامة سيكون متاحاً عما قريب ومن شأنه أن يسهل المناقشات حول خفض التقييمات الفردية.

36- وشكر رئيس دائرة العلاقات مع المانحين وتعبئة الموارد اللجنة على تعاطيها مستمر. وأشار إلى الدور الهام الذي تؤديه التقييمات المشتركة للاحتياجات في التعاون بين كيانات الأمم المتحدة، ولا سيما في سياق التصدي للكوفيد-19. وفيما يتعلق بالظهور، لا تزال المفوضية ملتزمة بتبسيط الضوء على قيمة دعم المانحين، وبخاصة دعمهم التمويل المرن. وقال إن المفوضية أحرزت تقدماً مُعتبراً في توجيه التمويل إلى الشركاء المحليين، وأنه سيتم، في الجلسة العامة المقبلة للجنة التنفيذية، تعميم نتائج المشاورات المقبلة التي ستجريها مع المنظمات غير الحكومية. وفيما يتعلق بالسؤال عن الأثر العام لـ "الصفقة الكبرى"، أكد أن التقدم في كل مسار من مسارات العمل قد حسن استجابة الإغاثة الإنسانية عموماً، مشيراً إلى تبسيط عملية الإبلاغ باعتباره نجاحاً من نوع خاص. وفيما يتعلق بطلبات الحصول على مزيد من المعلومات، أبلغ اللجنة بأن معلومات مستكملة منفصلة سوف تتاح مستقبلاً.

سادساً- معلومات شفوية مستكملة عن عملية استنتاجات اللجنة التنفيذية

37- قدمت مقرر اللجنة التنفيذية إحاطة إلى اللجنة بالتطورات التي طرأت على عملية استنتاجات اللجنة التنفيذية، بما فيها نتائج عدة مشاورات غير رسمية. ولاحظت أن اتفاقاً قد بدأ يتبلور بشأن موضوعين في خطة العمل المقترحة، وهما: '1' الحماية الدولية في سياق حالة طوارئ تتعلق بالصحة العامة؛ '2' الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي. وقد طُلب إلى المفوضية إعداد ورقتين تقنيتين عن: '3' الاعتراف بالمؤهلات التعليمية للأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية؛ '4' إصدار المفوضية وثائق سفر للرحلة الواحدة. وشجعت المقررة الدول الأعضاء على التحلي بالمرونة حتى يتسنى التوصل إلى اتفاق بشأن مشروع خطة عمل متعددة السنوات.

38- وشكرت اللجنة المقررة على عملها وتوجيهاتها ورحبت بإعادة العمل بعملية الاستنتاجات. وأكدت الدول الأعضاء على أهمية وضع خطة عمل متعددة السنوات، مُبديةً دعماً قوياً للموضوعين الأولين. وسلط الضوء أيضاً على أهمية اعتماد خطة عمل تكفل تحقيق التوازن بين الحماية والحلول.

وشدد أحد الوفود على ضرورة تضمين خطة العمل حلولاً مستدامة واقترح أن تطرح المفوضية مواضيع إضافية تتعلق بالعودة الطوعية إلى الوطن وإعادة التوطين. وفيما يتعلق بالاعتراف بالمؤهلات التعليمية للأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية، أعربت الوفود عن تحفظاتها ولاحظت أن الأمر يستلزم المزيد من الوقت للتشاور على المستوى الوطني. ولاحظت عدة وفود أن موضوع إصدار المفوضية وثائق سفر للرحلة الواحدة لم يحظ بتوافق الآراء.

39- وأعربت المقررة عن تقديرها للتعاطي البناء الذي أبدته اللجنة طوال العملية، وقالت إن المشاورات ستستمر. وشكرت نائبة مدير شعبة الحماية الدولية الوفود على عملها بشأن خطة العمل، قائلة إن استنتاجات اللجنة التنفيذية تساعد المفوضية في توجيه ولايتها المزدوجة المتمثلة في توفير الحماية للأشخاص الذين تُعنى بهم والبحث عن حلول لهم. وأعربت المفوضية عن تقديرها للوفود لأنها ركزت اهتمامها على ضرورة الحفاظ على التوازن بين الحماية والحلول، مبينة أن تعديل ورقة المعلومات الأساسية بشأن المواضيع سيتضمن تركيزاً إضافياً على الحلول.

سابعاً- الميزانيات البرنامجية والتمويل

ألف- معلومات مستكملة عن الميزانيات والتمويل (2020-2021)

40- قدمت مديرة شعبة التخطيط الاستراتيجي والناتج معلومات مستكملة عن ميزانية المفوضية للفترة 2020-2021 (EC/71/SC/CRP.21)، بما في ذلك إنشاء ميزانيتين تكمليتين بمبلغ إجمالي قدره 463,7 مليون دولار، إحداها لدعم أنشطة حماية الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية من أثر جائحة الكوفيد-19 والأخرى لدعم المشردين في منطقة الساحل. وبذلك تصل الميزانية الحالية لعام 2020 إلى 9,1 مليار دولار في المجموع. وأبلغ مدير شعبة العلاقات الخارجية اللجنة بأخر التطورات في مجال التمويل.

41- وشكرت الوفود المديرين على عرضيهما، وأعربت عن قلقها إزاء الفارق بين الاحتياجات والتمويل، رغم الزيادة في مبلغ المساهمات. وأثني على المفوضية لما بذلته من جهود في سبيل ضمان استخدام الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية. وشجع المكتب على ترتيب أولوياته بشفافية. وأبرزت الوفود أهمية تقاسم الأعباء والمسؤوليات بإنصاف وعلى نحو يمكن التنبؤ به. وأشيد بالمفوضية لأنها زادت حجم الاستجابة بقصد التخفيف من أثر جائحة الكوفيد-19 على الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية، ولا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وأعربت الوفود أيضاً عن قلقها إزاء الأثر الاجتماعي والاقتصادي الطويل الأجل الذي ستخلفه الجائحة على المشردين والمجتمعات المضيفة. وأشار أحد الوفود إلى أن من شأن التراجع الاقتصادي العالمي أن يؤدي إلى انخفاض تمويل الإغاثة الإنسانية، ونصح الوكالات الإنسانية بأن ترتب الأنشطة حسب أولوية كل منها وبأن تستحدث وسائل لأجل الوصول إلى عدد أكبر من الأشخاص المحتاجين.

42- ورداً على أسئلة عن التخطيط الإضافي للتدخلات ذات الصلة بالكوفيد-19، قالت مديرة شعبة التخطيط الاستراتيجي والناتج إن المفوضية تواصل رصد الأثر السريع التطور على السكان الذين تعنى بهم المفوضية، وإن الأمر قد يستلزم وضع ميزانية تكملية إضافية. وستتاح معلومات إضافية في تشرين الثاني/نوفمبر. ورداً على سؤال عن كيفية تحديد مخصصات الميزانية حسب كل منطقة، أشارت إلى أن عدد الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية من العناصر المهمة في اتخاذ مثل هذه القرارات. غير أن عوامل أخرى، مثل إمكانيات إيجاد حلول مستدامة، تؤخذ أيضاً بعين الاعتبار. وفيما يتعلق بإطار تخصيص الموارد في سياق اللامركزية، أبلغت المديرة اللجنة بأن ممارسة السلطات المفوضة قد بدأت منذ سبعة أشهر.

ومع أن النتائج قد تكللت بالنجاح حتى الآن، ستستعرض المفوضية هذه السلطات وتفكر فيها ملياً على مدى سنة تقريباً، وحتى في علاقتها بنظام الإدارة القائمة على النتائج. وفيما يخص ترتيب الأولويات، قالت إن المفوضية تتخذ القرارات بناءً على الاحتياجات ومرونة التمويل المتاحة.

43- واعتمد مشروع المقرر المتعلق بالمعلومات المستكملة عن الميزانيات والتمويل للفترة 2020-2021 (EC/71/SC/CRP.21).

باء- نظام المفوضية الجديد للتخطيط والميزنة والرصد: التنقيح المقترح للقواعد المالية للمفوضية فيما يتعلق بالميزانية البرنامجية

44- قدمت مديرة شعبة التخطيط الاستراتيجي والنتائج معلومات مستكملة عن الكيفية التي تحدد بها المفوضية نهجها في التخطيط والميزنة والإبلاغ، وبيّنت باختصار التنقيحات المقترحة إدخالها على القواعد المالية المتعلقة بالميزانية البرنامجية (EC/71/SC/CRP.22).

45- وأعربت الوفود عن دعمها لما تبذله المفوضية من جهود في سبيل تغيير نظام التخطيط والميزنة والرصد والإبلاغ لديها. وتم الترحيب، على وجه الخصوص، بالانتقال إلى التخطيط المتعدد السنوات واتباع النهج المتعدد الشركاء، ولاحظت الوفود أن الانتقال إلى ميزانية سنوية يتماشى مع العملية الجارية حالياً في الأمم المتحدة. وأعرب عن الأمل في أن يؤدي تحسين التخطيط إلى تخصيص المزيد من الموارد لتحسين حياة الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية. وأُثني على المكتب لما قام به من عمل بهدف تركيزه أكثر على الأثر، وكذلك لما أبداه من قدرة على التخطيط لاستخدام التمويل المتعدد السنوات والإبلاغ عنه. وطلب إلى المفوضية أن تقدم مزيداً من الإيضاحات بشأن كيفية التوفيق بين هيكل الميزانية القديم، استناداً إلى أركان المجموعات السكانية، والهيكل الجديد المصمّم حسب خصائص مجالات الأثر. وأعرب عن القلق من أن ذلك قد يؤثر على نوعية الإبلاغ وشفافيته. وأعرب وفدان عن تأييدهما للعملية التي شرعت فيها المفوضية، لكنهما اقترحا التريث قبل تنقيح القواعد المالية. كما اقترحا استحداث فترة تجريبية حتى تتمكن الدول الأعضاء في اللجنة التنفيذية من تقييم النتائج، بما يتماشى مع النهج الذي اتبعته الجمعية العامة في عام 2017 عندما اعتمدت قراراً بالانتقال إلى ميزانية سنوية. واقترح أحد الوفود أن توفر اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في الأمم المتحدة ومجلس مراجعي الحسابات الخبرة اللازمة.

46- ورداً على أسئلة عن الجودة والشفافية، قالت المديرة إن النظام الجديد سيحسن من قدرة المفوضية على تقديم التقارير، حيث إنه سيكون مبسطاً أكثر. ومن شأن ذلك أن يعزز كفاءة المكتب الإدارية. وأكدت أن المفوضية ستواصل تقديم تقارير عن السكان الذين تُعنى بهم. ورداً على الأسئلة المتعلقة بالموعد الذي ستكون فيه للعمليات استراتيجيات متعددة السنوات، أخبرت المديرة اللجنة بأن 27 عملية قد قررت الشروع في استراتيجيات متعددة السنوات في عام 2022 ويجري تنفيذ خطة تدريب واسعة النطاق لفائدة الموظفين.

47- ولاحظت نائبة المفوض السامي أن تاريخ آخر تغيير هيكلي أُجري على هيكل ميزانية المفوضية يعود إلى أكثر من عقد من الزمن. وقد تغير التشرد القسري منذ ذلك الوقت، فطلبت اللجنة إلى المفوضية أن تتكيف وتتصرن وأن تكون أكثر كفاءة وشفافية. ويراعي الإصلاح المقترح أيضاً الاحتياجات المتغيرة، بما فيها تحقيق مزيد من المرونة، فيما يتعلق بالاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، وأهداف التنمية المستدامة، والنهج الجديد الذي تتبعه المفوضية في التعامل مع الشراكات. وقالت أيضاً إن المفوضية تجري مشاورات وثيقة مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ومجلس مراجعي الحسابات، ولكن لا توجد أحكام خاصة بشأنها فيما يتعلق بالقواعد المالية للمفوضية.

وطمأنّت اللجنة على أن المفوضية ستواصل تقديم تقارير عن جهودها في هذا السياق. بيد أنها قالت إنه سيكون من الصعب، فيما يتعلق بتجربة الإصلاح المقترح، الشروع في تغيير هيكلية ثم العودة إلى النظام القديم في حين أنه من الممكن دائماً تصحيح المسار.

48- وخلص الرئيس إلى ضرورة إجراء مزيد من المشاورات رغم ما يحظى به مشروع المقرر من تأييد كبير. وأجل اعتماد مشروع المقرر المتعلق بالتنقيح 11 للقواعد المالية الخاصة بصندوق التبرعات الذي يديره المفوض السامي لشؤون اللاجئين. وقد اعتمد مقرر معدّل على أساس مبدأ عدم الاعتراض.

جيم- الميزانية البرنامجية (بصيغتها المنقحة) لفترة السنتين 2020-2021 لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

49- عرضت مديرة شعبة التخطيط الاستراتيجي والنتائج الميزانية البرنامجية المنقحة لفترة السنتين 2020-2021 (A/AC.96/1202) وأوجزت التعليقات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/AC.96/1202/Add.1). وتحدثت عن عملية التخطيط المعتمدة لسنة 2021 وعرضت اتجاهات التشرّد والميزانية، ولاحظت إمكانية وضع ميزانية تكميلية خاصة بالكوفيد-19 في عام 2021.

50- وأثنت الوفود على المفوضية لفعاليتها تخطيطها وتنفيذ برامجها، رغم الانتكاسات التي تسببت فيها جائحة الكوفيد-19 والعجز المستمر في الميزانية. وشجعت المفوضية على البقاء متسقة في الإبلاغ بشفافية عن آثار الجائحة على الميزانية. وشدد عدد من الوفود على الحاجة إلى توسيع قاعدة المانحين وعلى ضرورة خفض التخصيص، لأجل الحد من اعتماد المفوضية على عدد قليل من المانحين. وأعرب عن التأييد للجهود المبذولة بغية تحسين الكفاءة، لا سيما فيما يتعلق بتحديد الأهداف وتحسين نوعية المساعدة المقدمة. ورحب أحد الوفود بما أُحرز من تقدم باتجاه تحديد الإدارة القائمة على النتائج، وأعرب عن تطلعه إلى إدخال تحسينات على تنفيذ البرامج وإلى التحلي بمزيد من المرونة في تخصيص الموارد. وأشيد بالنهج المتعدد السنوات والشركاء لقدرته على تعزيز تبني البرامج على الصعيد القطري، وطلب تقديم مزيد من المعلومات عن التكاليف التقديرية لمبادرات النهج المتعدد السنوات والشركاء. وفيما يتعلق بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، شجع أحد الوفود المفوضية على تنفيذ التوصيات المتعلقة بأداة الإدارة القائمة على النتائج وإدارة المخاطر؛ واللامركزية والصيغة الإقليمية؛ وفريق الابتكارات في مجال الأعمال؛ وفيما يتعلق بفردى المتعاقدين.

51- وأعرب عن قلق بشأن الوضع المستمر منذ فترة طويلة في المخيمات بالقرب من تندوف، بالجزائر. وشدد أحد الوفود من جديد على التزامه المتواصل بتوفير الحماية والمساعدة للاجئين توجهاً لغايات منها معالجة أثر جائحة الكوفيد-19. ودعا المفوضية إلى مضاعفة جهودها لسد حالات الخصاص في تمويل هذه العملية وتلبية الاحتياجات الحقيقية للاجئين الصحراويين، مع مراعاة الزيادة في عدد السكان وسلامة العملية. وشدد أيضاً على أهمية حق اللاجئين في العودة الطوعية، وذكر بأن تسجيل اللاجئين الصحراويين جزء لا يتجزأ من خطة الأمم المتحدة للسلام. وأحاط وفد آخر علماً بالانخفاض الطفيف (-0.8 في المائة) في متطلبات الميزانية الخاصة بسكان مخيمات تندوف، ودعا المفوضية والمانحين إلى ضمان شفافية العملية واتخاذ تدابير جديدة وذات مصداقية في ذاك الصدد. وجدد وفد آخر ندائه إلى المفوضية أن تشرع في تسجيل هؤلاء السكان، وفقاً لولايتها وتماشياً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، مع مراعاة أن يحسّن التسجيل سلامة العملية عن طريق الحد من مخاطر الغش والاختلاس.

52- ورداً على استفسارات بشأن اتجاه التخطيط والميزنة في المستقبل، فضلاً عن الاعتبارات الاستراتيجية في سياق جائحة الكوفيد-19، أوضحت المديرية أن الاحتياطي التشغيلي قد استخدم لتوفير التمويل لحالات الطوارئ. وأشارت إلى أن الاحتياطي التشغيلي قد أتاح التخطيط للطوارئ، وأن المفوض السامي المساعد (العمليات) ومديرو المكاتب الإقليمية قد تمكنوا من استخدام الأموال المخصصة لأجل الاستجابة لحالات الطوارئ. وتناولت المديرية مسائل تتصل بقدرة المفوضية على تكييف آلية أداء ولايتها وأساليب عملها مع حالة الطوارئ المرتبطة بالكوفيد-19، مستشهدة في ذلك بحلول داخلية من قبيل دعم العمل عن بعد، فضلاً عن رصد الآثار المرتبطة بالحماية والآثار الاجتماعية والاقتصادية الناشئة عن الجائحة على الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية. وأوضحت المديرية كذلك أن نتائج جهود الرصد هذه لا تقتصر على الاستنارة بها في البرمجة فحسب، بل تشمل أيضاً أنشطة المدافعة أثناء التعاطي مع الشركاء الإنمائيين والمناخين والحكومات الوطنية، مما أدى إلى زيادة الإدماج في النظم الوطنية، والحماية الاجتماعية، وبرامج التحفيز الاقتصادي. وفيما يتعلق بالإدارة القائمة على النتائج، أوضحت المديرية أن النظام مصمّم لأجل استنباط المعلومات التي تساعد في أنشطة المدافعة عن زيادة الدعم المالي وتقدم مؤشرات دقيقة على ما يُحرز من تقدم في مختلف مجالات الأثر. وفيما يتعلق بأعداد العائدين، شددت على ضرورة التمييز بين أرقام التخطيط وأرقام الإحصاءات الحقيقية، مذكّرة الوفود بضرورة استخدام الإسقاطات دعماً لعملية التخطيط.

53- وقدّمت نائبة المفوض السامي وصفاً موجزاً لبداية فريق الابتكارات في مجال الأعمال وما أحرزه من تقدم، مذكّرة الوفود بحل الفريق تدريجياً واستبداله بمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بقيادة منظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وفي معرض التذكير بأهداف المبادرة، أصرت نائبة المفوض السامي على التعاون باعتباره وسيلة للاقتصاد في التكاليف عن طريق الاشتراك في استخدام أماكن العمل، فضلاً عن إدارة الأسطول. وأشارت إلى الدور الذي ينبغي أن تضطلع به المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي، بوصفهما من أكبر كيانات منظومة الأمم المتحدة، في تطوير قدراتهما على أداء وظيفة تقديم الخدمات لوكالات أخرى. وأضافت، في هذا الصدد، أنه تجري في مقر الأمم المتحدة مناقشة حلول إضافية لإدارة الخدمات وتقديمها.

ثامناً - مسائل أخرى

54- تمشياً مع الممارسة المتبعة في اعتماد تقارير اجتماعات اللجنة الدائمة بواسطة عملية تعميم إلكتروني، أشارت الرئيسة إلى أن الأمانة ستعد التقرير المتعلق بالاجتماع التاسع والسبعين وستعتمه بغية تسلّم تعليقات عليه بحلول 25 تاريخ أيلول/سبتمبر. وبعد فترة استعراض تستغرق أسبوعاً واحداً، ستُدْرَج، حسب الاقتضاء، أي تعليقات أو توصيات ترد من الدول الأعضاء بشأن مداخلاتها، وسيعاد بعدئذ تعميم التقرير وسيُعتبر معتمداً.

مقرر بشأن الميزانيات والتمويل للفترة 2020-2021

إن اللجنة الدائمة،

إذ تذكّر بالمقررين اللذين اعتمدتهما اللجنة التنفيذية بشأن المسائل الإدارية والمالية والبرنامجية في دورتها السبعين (A/AC.96/1198، الفقرة 13(ج))، وكذلك بالمناقشات التي أجرتها في إطار بند الميزانيات البرنامجية والتمويل في الاجتماع الثامن والسبعين للجنة الدائمة المعقود في تموز/يوليه 2020،

وإذ تؤكد من جديد أهمية تقاسم المسؤوليات تضامناً مع البلدان المضيفة للاجئين،

تخطط علماً بزيادة الميزانية السنوية للمفوضية لعام 2020 حتى تاريخ 31 تموز/يوليه 2020 إلى مبلغ نهائي مجموعه 9 131,3 مليون دولار، يمثل مجموع الميزانية الأصلية الذي يبلغ 8 667,7 مليون دولار والميزانيات التكميلية وقدرها 463,7 مليون دولار؛

تخطط علماً بالميزانية السنوية للمفوضية لسنة 2021 في 31 تموز/يوليه 2020، وقدرها الإجمالي حالياً 8 615,8 مليون دولار، وهو المبلغ نفسه الذي وافقت عليه اللجنة التنفيذية أصلاً،

تسلم بأن حالات الطوارئ والأنشطة غير المتوقعة التي ما فتئت تتكشف في عام 2020 قد تستدعي توفير ميزانيات تكميلية إضافية أو موسعة، وأن تلبية هذه الاحتياجات ستستلزم توفير موارد إضافية فوق الموارد المتاحة للميزانيات الموجودة،

تحث الدول الأعضاء على مواصلة الاستجابة بسخاء وبروح التضامن وفي أوانها، لنداء المفوض السامي من أجل جمع الموارد اللازمة لتمويل الميزانية السنوية لعام 2020 تمويلاً كاملاً.

المرفق الثاني

مقرر بشأن تنقيح مقترح للقواعد المالية

إن اللجنة الدائمة،

وقد نظرت في التنقيح المقترح للقواعد المالية لصناديق التبرعات التي يديرها المفوض السامي لشؤون اللاجئين (A/AC.96/503/Rev.10)، على النحو المبين في المرفق الأول لورقة غرفة الاجتماع EC/71/SC.CRP.22،

تقرر بالاستعاضة عن هيكل الأركان بمجالات الأثر في هيكل الميزانية، بقصد تعزيز قدرة المنظمة على الإبلاغ عن الكيفية التي تحدث بها برامجها فرقاً في حياة السكان المشردين، وعلى بيان هذه الكيفية،

تعترف بإدخال فترة الميزانية بدلاً من ميزانية فترة السنتين، وبالمرونة التي تتيحها للمفوضية لكي تستجيب بوتيرة أسرع للاحتياجات الإنسانية الجديدة والناشئة،

وبعد أن نظرت في القاعدة المالية المقترحة 2-2 التي يُتفق بموجبها مع اللجنة التنفيذية على فترة الميزانية، تقرر فترة ميزانية سنوية مدتها 12 شهراً تقابل السنة التقويمية بدءاً بميزانية سنة 2022،

تقرّر استعراض أثر إدخال هذه التغييرات على هيكل الميزانية والفترات في أوجه الكفاءة الإدارية وقدرة المفوضية على تنفيذ ولايتها، بغية إجراء أي تنقيح إذا لزم الأمر، ويقدم إلى اللجنة التنفيذية قبل حلول عام 2025 على أبعد تقدير، مع إجراء استعراضات أولية حسب مقتضى الحال،

تطلب إلى المفوض السامي أن يكفل الحفاظ كما يجب على جودة المعلومات المتعلقة بالميزانية والإبلاغ والممارسة المتبعة في استعراضها في اللجنة التنفيذية،

تطلب إلى المفوض السامي أن يقدم مشروعاً نهائياً للقواعد المالية المنقحة (A/AC.96/503/Rev.11) إلى اللجنة التنفيذية في دورتها الحادية والسبعين لأجل إقراره، ولأجل إصداره لاحقاً من قبل المفوض السامي اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2022،

تطلب إلى المفوض السامي أن يقدم إلى الدورة الحادية والسبعين للجنة التنفيذية مشروع المقرر المضمّن أعلاه لأجل إقراره.